مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (34) العدد (6)2012
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (34) No. (6) 2013

الأسس الفكريّة للنّحو العربيّ

الدكتور إبراهيم البب *
فراس عبد الحليم **

(تاريخ الإيداع 23 / 7 / 2012. قبل للنشر في 13 / 12 / 2012)

□ ملخّص □

يقوم البحث على دراسة الخطوط الرئيسة العامة التي سار عليها النّحاة في استقراء ظواهر اللّغة وتقعيدها؛ فكان لها أثرٌ في إنتاجهم وفكرهم على السواء، ومن هنا تقدّم هذه الدّراسة رؤية تحليليّة لهذه الخطوط وفق خمسة أسس متّكئةً في كلّ أساسٍ على وجهٍ فكريٍّ يجمع بين مرتكزاته، ويوضّح كيفيّة تعامله مع ظواهر اللّغة المختلفة، فأقامت الأساس الأوّل على لبنات أصول النحو العربي؛ لأنَّ الموقف من هذه الأصول كوّن موقفاً فكرياً جعل النحاة العرب ينقسمون إلى مذاهب ومدارس، وأقامت الثّاني على اعتبار المرتكزات الفكريّة الّتي تراعي النّزعة الشّكليّة للبناء اللّغويّ، وانطلقت في الثّالث من مرتكزات تمكّن من استعراض الوجوه النّحويّة ومحاكمتها عقليّاً، وبناء الحكم في الظّاهرة النّحويّة على أساس الأحكام الّتي نراها في الظّواهر الأخرى، وسعى الرّابع إلى خدمة النّصّ والوصول إلى معناه؛ في سياق الاتّساق بين النّظم والمعنى؛ وأمّا الخامس فسعى إلى إيجاد وجهٍ للظّاهرة اللّغويّة في العربيّة؛ في ضوء إمكانات علم النّحو، وعوارضه التّركيبية، وهكذا امتازت نظرة النحويِّين بالغنى والعمق والتّنوّع، ممّا وسّع دراسة اللّغة، وأضفى عليها ألواناً من الإشراق الفكريّ في آفاق المعنى.

الكلمات المفتاحية: أسس التّفكير، القياس، التّعليل، التّقدير، التّفسير، التّوجيه، التّأويل...

* أستاذ مساعد – قسم اللغة العربية – كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.
** طالب دراسات عليا (دكتوراه) –قسم اللغة العربية – كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (34) العدد (6)2012
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (34) No. (6) 2013

The Intellectual Basis of Arab Syntax

Dr. Ibrahim Albeb[*]
Firas Abdulhaleem[**]

(Received 23 / 7 / 2012. Accepted 13 / 12 / 2012)

□ ABSTRACT □

This research depends on studying the main notions which grammarians have used in order to induce language's phenomenon and complexity, so that it affected both their creation and thoughts. Moreover, this study presents an analytic view of these main notions according to five foundations. Each foundation depends on an intellectual side that gathers its principles and explains the method to treat different lingual phenomena.

The study established the first foundation relating to the essential of Arabic syntax. Consequently, different perspectives for such fundamentals caused Arab grammarians to be divided into different schools. Moreover, the second fundamental was established with regard to intellectual principles which is considered the formal tendency to lingual structure.

However, the third fundamental was able to review syntactic aspects and rationally judge it, thus making judgments of syntactic phenomenon according to other phenomenon rules. The fourth fundamental's purpose was to study the text and conclude its meaning in sequence of consistency between system and meaning. Finally, the fifth fundamental's purpose was the discovery of lingual phenomenon's aspects in the Arabic language relying on the prospects of syntax and its structural symptoms. Therefore, the perspective of grammarians was distinguished by richness, depth, and diversity, which in turn develops the study of language adding to it a kind of intellectual brightness.

Key words: bases of thinking, measuring, justification, evaluation, illustration, conducting interpretation…

[*]**Associate professor, Arabic Department, faculty of Arts and Humanities, Tishreen University, Latakia, Syria.**
[**]**Postgraduate Student, Arabic Department, faculty of Arts and Humanities, Tishreen University, Latakia, Syria.**

مقدّمة:

يُراد بالأسس الفكريّة للنّحو العربيّ: أصول التفكير النحوي، وهي تقوم على دراسة الخطوط الرئيسة العامة التي سار عليها البحث النحوي وكان لها أثرٌ بارزٌ في إنتاج النحاة وفكرهم على السواء، وهذه الخطوط العامة قديمة جداً في البحث النحوي حتى إنَّهُ من الممكن أن تُردَّ إلى البداية الباكرة لنشأة البحث في النحو العربي؛ أي إلى أواخر القرن الأوَّل للهجرة وأوائل القرن الثاني منها[3]. ومن هنا سعى هذا البحث إلى دراسة هذه الخطوط وفق خمسة أسس.

أهمّيّة البحث وأهدافه:

تكمن أهمّيّة هذه الدّراسة من جهة كونها تلتمس الخطوط الرئيسة العامة التي استند إليها النّحاة في التّوصيف والتّقعيد، ومن هنا تقدّم هذه الدّراسة رؤية تحليليّة لهذه الخطوط وفق خمسة أسس مرتكزةً في كلّ أساسٍ على وجهٍ فكريٍّ يجمع بين مكوّناته، ويوضّح الكيفيّة الّتي تعامل بها من خلالها مع ظواهر اللّغة المختلفة.

منهجية البحث:

سعى هذا البحث من خلال المنهج الوصفيّ إلى الإفادة من مختلف الدّراسات القديمة والحديثة؛ ليصدر عن نتائج تبيّن الخطوط الرئيسة العامة التي سار عليها النّحاة في استقراء ظواهر اللّغة وتقعيدها؛ فكان لها أثرٌ في إنتاجهم وفكرهم على السواء، وخلص بعد جمع المادّة العلميّة واستقرائها وتصنيفها إلى توصيف هذه الخطوط وفق خمسة أسس، لكلّ أساسٍ وجه فكريّ يجمع بين مكوّناته، ويعبّر عن منحاها السّلوكيّ في التّعامل مع ظواهر اللّغة.

الأساس الأول للفكر النحوي العربي

لاشكّ " أن أصول النحو العربي هي العمود الأول للفكر النحوي العربي لأنَّ الموقف من المسموع من كلام العرب جاهليه وإسلاميه، بدويّه وحضريّه، وكذلك الموقف من القراءات القرآنية، والحديث النبوي الشريف ولغات العرب، والنظر في أدلّة النحو كالسماع والقياس واستصحاب الحال، كل ذلك يكوّن موقفاً فكرياً ممّا جعل النحاة العرب ينقسمون إلى مذاهب ومدارس، ومما ميّز النحاة بعضهم من بعض في آرائهم المبثوثة في كتب النحو "[4].

فعلمُ أصول النّحو " هو المحاولة المباشرة من قبل النّحاة لدراسة هذه الخطوط الّتي اتُّبعت في الإنتاج النّحويّ، وهي محاولة متأخّرة فترة طويلة عن الوجود الواقعيّ لأصول التّفكير النّحويّ، إذ إنّ أوّل من يشار إلى أنّه تناوله بالدّرس هو: أبو بكر محمّد بن السري بن السّرّاج (ت 316هـ) في كتابيه " أصول النّحو الكبير والصّغير "[5].

ويذهب الدكتور علي أبو المكارم إلى أنَّ دارس أصول التفكير النحوي يتحتم عليه ملاحظة حقيقتين عظيمتي الأهمية ، الأولى أن دراسة أصول التفكير النحوي تتضمن بالضرورة تقنين النحاة لهذه الأصول، أي ملاحظة نتائج علم أصول النّحو، والثانية أنَّ كل الإنتاج النحوي يستعان به في هذا الدرس دون أن تحكم الدارس الأحكام الشائعة في علم

---

[3] – ينظر: د. علي أبو المكارم، *أصول التفكير النحوي*، القاهرة– دار غريب للنّشر والتّوزيع، ط1، تاريخ الإيداع 20، تاريخ النّشر 2007، ص17.

[4] – علي فاضل سيد عبود الشّمري، *التّفكير النّحويّ عند المبرّد*، أطروحة مقدّمة إلى مجلس كلية الآداب في جامعة الموصل / وهي جزء من متطلبات نيل شهادة دكتوراه فلسفة في اللغة العربية، بإشراف:أ.د محيي الدين توفيق إبراهيم، المحرم / 1424هـ – آذار / 2003م، ص8.

[5] – أصول التفكير النحوي، ص17–18.

أصول النحو، إذ تكثر في كتب قواعد النحو تلك الأحكام التي تستمد من الثقافة الذاتية للنحاة من غير سند يرتكز على أساس من التحليل العلمي الموضوعي للتراث[6].

1-من الملامح الفكريّة للسّماع عند النّحاة

منهجهم في سماع المادّة اللّغويّة

اقتضت دقة العمل وفق الخطّة الّتي انتهجها اللّغويّون تصنيف المادَّة اللُّغويَّة الّتي يجمعونها، وتقسيم الرَّقعة المكانيَّة التَّي أخذت منها، ثمّ استقراء هذه المادة واستنباط القوانين بناءً على ذلك. وكانت المصادر الّتي اعتمدوا عليها في درسهم للعربيَّة أصولها وقواعدها: القرآن الكريم، كلام العرب الفصحاء، الشّعر العربيّ القديم، الحديث النّبويّ. وعن طريق السّماع انبثقت طرائق الاستدلال الكثيرة كالقياس، والعلّة، والسَّبر، والتَّقسيم، والاستدلال بالأولى؛ فكان يُحتجُّ بالكلام العربي لغرضين: لفظي يستشهد به على صحّة التَّركيب من حيث اللّغة والصرف، ومعنوي لا علاقة له باللفظ.[7]

ويتجلَى السَّماع بشكله الأمثل في كتاب سيبويه، " ففيه خمس وتسعون وثلاثمئة آية من آي القرآن الكريم، وفيه تسعةٌ وأربعون وألف من شواهد الشّعر، وفيه مالا يحصى من كلام العرب وأحاديثهم"[8]، غير أنّ الأحاديث النّبويّة كانت قليلة الورود بين دفّتيه، فلم يتجاوز عددها ثمانية أحاديث[9]. وقد اعتمد سيبويه منهجاً يدلّ على دقّته في التّعامل مع الشّواهد النّحويّة، ومن العبارات الّتي تدلّ على عناية سيبويه بالسّماع قوله: "وسمعنا من العرب من يقول ممّن يوثقُ به "[10]، "وهذه حججٌ سُمعت من العرب وممّن يوثقُ به، يزعم أنّه سمعها من العرب"[11]، " وحدّثنا من يوثق به أنّ بعض العرب قيل له "[12]، " وحدّثنا الخليل أنّه سمع من العرب من يوثق بعربيّته يُنشد هذا البيت "[13]، وأنشدناه هكذا أعرابيٌّ من أفصح النّاس "[14]، " ولو فعلوا كان قياساً ولكنّي لم أسمعه "[15].

وهذا يدلّ على دقّة سيبويه في التّعامل مع الشّواهد النّحويّة، فمن الشّواهد ما سمعها بنفسه، فقال: سمعتُ أو سمعنا، فإذا لم يكن قد سمع الشّاهد بنفسه؛ بنى فعل السّماع للمجهول؛ نحو قوله: " وهذه حججٌ سُمعت من العرب " أو ذكر من أوصل إليه الشّاهد؛ نحو " وحدّثنا من يوثق به "، أو " وحدّثنا الخليل أنّه سمع من العرب "، وما لم يسمعه أو يُحدَّث به؛ صرّح سيبويه بعدم سماعه؛ نحو قوله: " ولو فعلوا كان قياساً ولكنّي لم أسمعه ".

---

[6] – ينظر: أصول التفكير النحوي، ص19.

[7] – ينظر: سعيد الأفغاني، *في أصول النحو*، مديريّة الكتب والمطبوعات الجامعيّة، 1414هـ- 1994م، د.ط، ص 16.

[8] – د. محمد خير الحلواني، *أصول النحو العربي*، جامعة تشرين- اللاذقية، د.ط،1979م. ص17.

[9] – ينظر: الحلواني، *أصول النحو العربي*، ص52.

[10] – سيبويه (ت180هـ)، *الكتاب*، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب – بيروت، د. ط، د. ت، 53/1.

[11] – المصدر السّابق، 255/1.

[12] – المصدر السّابق، 255/1.

[13] – المصدر السّابق، 110/2.

[14] – المصدر السّابق، 300/3.

[15] – المصدر السّابق، 572/3.

من يؤخذ عنه وما يؤخذ به

للمسموع الفرد في اعتبارات النَّحويين أحوال ذكرها ابن جنّي:

الحال الأول: أن يكون فرداً لا نظير له والعرب مطبقة على النطق به، فهذا يؤخذ به ويقاس عليه، فقد قاسوا على قولهم في شنوءة شنئي؛ مع أنه لم يسمع غيره، فقالوا: حلبي من حلوبة وركبي من ركوبة[16].

والحال الثاني: أن يكون المتكلم به فرداً ويخالف ما عليه الجمهور فإنه إذا كان المتكلم به فصيحاً وكان ما أورده ممَّا يقبل القياس يؤخذ لأنه ربما تناهى له ذلك من لغة قديمة أمَّا إذا كان ممَّا يخالف القياس كرفع المفعول والمضاف إليه ... فينبغي أن يرد[17].

الحال الثالث: أن ينفرد به المتكلّم فلا يسمع ما يوافقه ولا ما يخالفه فإنّه حينها إذا ثبتت فصاحة المتكلّم يؤخذ بما ورد عنه لأنَّه حينها إما أن يكون أخذه عن لغة قديمة وإما أنَّه ارتجله[18].

ما سبق يعني أنّ النّحويّين كانوا يأخذون بما انفرد به المتكلّم الفرد ما لم يكن هناك ما يشكّك بفصاحته أو يخالف القياس المتّبع، ويعدّون ذلك ممّا يمكن أن يفيدوا منه، وهذا يعني أنّهم في تحديدهم لما يأخذونه من ظواهر اللّغة ومن يأخذون عنه، وكيفية أخذهم له؛ كانوا ينحون إلى الاستجابة لما يتّفق مع نظام العربيّة، وإلى الإفادة من المعطيات اللّغويّة وعدم هدرها؛ ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا.

2-القياس على النّحو الّذي أرساه سيبويه

لعلّ أبرز النّتائج الّتي انتهى إليها التّحليل العلميّ لمصطلح "القياس" في البحث النّحويّ التّمييز بين مدلولين له، الأوّل منهما يرتكز على مدى اطّراد الظّاهرة في النّصوص اللّغويّة، وتأسيس القواعد على المطّرد من هذه الظّواهر، ومن ثمّ رفض الأخذ بالظّواهر الشّاذّة ورفض النّصوص الّتي تحملها، والثّاني منهما يمثّل عمليّةً شكليّةً يتمّ فيها إلحاق أمر بآخر لما بينهما من شبهٍ أو علّة، فيعطى الملحق حكم ما ألحق به، ومن ثمّ فإنّ لهذه العمليّة أطرافاً أربعة: المقيس، والمقيس عليه، والجامع بينهما، والعلّة. والمدلول الأوّل هو الشّائع في البحث النّحويّ خلال القرون الثّلاثة الأولى منه؛ أي حتّى الوصول إلى ابن السّرّاج وتلميذه الفارسيّ وتلميذه ابن جنّي[19]. ويؤيّد هذا الأمر ما نطالعه من الملامح الفكريّة للقياس في كتاب سيبويه، ونعرض أبرزها فيما يأتي:

1- القياس على الأكثر استعمالاً لا على القليل النّادر، يقول سيبويه:" وقد جاء على فُعلان نحو: الشُّكران والغُفران. وقالوا: الشُّكور. كما قالوا: الجُحود. فإنّما هذا الأقلُّ نوادرُ تُحفظُ عن العرب ولا يُقاسُ عليها، ولكن الأكثر يُقاسُ عليه "[20].

2- موافقة القياس لقول عامّة النّاس، يقول سيبويه: " وسألته عن قوله : على كم جذعٍ بيتك مبنيٌّ ؟ فقال: القياسُ النصبُ، وهو قول عامة الناس "[21].

---

[16] – **الخصائص أبو الفتح عثمان بن جني (ت392هـ)، تح. محمد علي النجار، ، دار الكتب المصريّة ، المكتبة العلميّة، د ط ، د.ت، 115/1-116.**

[17] – **المصدر السّابق، 385/1 وما بعدها.**

[18] – **المصدر السّابق، 24/2-25.**

[19] – **ينظر أصول التفكير النحوي ، ص27.**

[20] – **الكتاب، 8/4.**

[21] – **الكتاب، 160/2.**

3- عدم القياس على الشّاذّ، يقول سيبويه:" ولو قالت العربُ اضرب أيٌّ أفضلُ لقلتَه، ولم يكن بدٌّ من متابعتهم. ولا ينبغي لك أن تقيس على الشّاذّ المنكر في القياس "[22].

4- عدم القياس على المفرد المسموع، يقول سيبويه: " وحدّثنا أبو الخطّاب أنّه سمع [من العرب] من يُقال له: إليك، فيقول: إليّ. كأنّه قيل له: تنحّ. فقال: أتنحّى. ولا يقال إذا قيل لأحدهم: دونك: دوني، ولا علي. هذا النحو إنما سمعناه في هذا الحرف وحده، وليس لها قوة الفعل فتقاسَ "[23].

5- ما لا ينضبط بقياس يُذكر المسموع في جزئيّاته، يقول سيبويه في حديثه عن مصادر الفعل الثّلاثيّ:" ...ما ذكرنا من المصادر قد دخل بعضها على بعض. وهذه الأشياء لا تُضبط بقياس ولا بأمرٍ أحكم من هذا "[24].

6- قد يكون القياس مخالفاً لكلام العرب مُستقبحاً لديهم، يقول سيبويه في حال اجتماع ضميرين منصوبين؛ أحدهما أخصّ من الآخر:" فإن بدأ بالمخاطَب قبل نفسه فقال: أعطاكني، أو بدأ بالغائب قبل نفسه فقال: قد أعطاهوني، فهو قبيح لاتكلّمُ به العرب، ولكنّ النّحويّين قاسوه. وإنّما قبُح عند العرب كراهية أن يبدأ المتكلّم في هذا الموضع بالأبعد قبل الأقرب، ولكن تقولُ أعطاك إيّاي، وأعطاه إيّاي، فهذا كلام العرب "[25].

7- القياس قد يجري على الشّبه، يقول سيبويه: " هذا باب مجرى أيٍّ مضافاً على القياس... وذلك قولك: اضرب أيَّهم هو أفضلُ، واضرب أيّهم كان أفضلَ، واضرب أيَّهم أبوه زيدٌ. جرى ذا على القياسِ لأنّ " الّذي " يحسن هاهنا. ولو قلت: اضرب أيُّهم عاقلٌ رفعتَ، لأنّ الّذي عاقلٌ قبيحةٌ "[26]. فالقياس هنا هو ذكر صدر الصّلة؛ كما هو الحال في باقي الموصولات الاسميّة؛ لأنّ هناك تشابهاً بين (أيّ) وهذه الموصولات، أمّا رفع (أيّ) في حال حذف صدر صلتها؛ فمن باب أنّ إضافة (أيّ) تقوّي شبهها بالأسماء المعربة، فإذا حذف صدر صلتها؛ اعتبر المضاف إليه عوضاً عن المحذوف، وعدّت أيّ غير مضافة، فزال عنها الإعراب ورُدّت إلى البناء.

8- قياس الطّرد، يقول سيبويه: " وإذا كان الاسم على بناء فَعَالِ نحو: حذامِ ورقاشِ، لا تدري ما أصله أمعدولٌ أم غير معدول، أم مؤنّث أم مذكّر، فالقياس فيه أن تصرفه؛ لأنّ الأكثر من هذا البناء مصروفٌ غير معدول، مثل: الذّهاب، والصّلاح، والفساد، والرّباب"[27].

9- مخالفة القياس مخافة الالتباس: جرى القياس عند النّحويّين على أن ينسبوا إلى الجزء الأول إذا كان المضاف علماً والمضاف إليه من تمامه، نحو قولنا: عبديّ في النسب إلى عبد القيس وعبد الدار وعبد الله بن دارم، غير أن مخافة الالتباس دفعت بهم إلى مخالفة القياس الذي ارتضوه فنسبوا إلى العجز، فقالوا في النسب إلى عبد مناف: مَنافيّ[28]، قال سيبويه: "وسألت الخليل عن قولهم في عبد مناف: مَنافيّ فقال: أما القياس فكما ذكرت لك، إلا

---

[22] – الكتاب، 402/2.

[23] – الكتاب، 250/1.

[24] – الكتاب، 15/4

[25] – الكتاب، 363/2- 364.

[26] – الكتاب، 403/2.

[27] – الكتاب، 280/3.

[28] – ينظر: أبو العباس المبرد (ت 285 هـ)، *المقتضب*، تح. محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د. ط، د. ت،141/3. وأبو بكر بن السراج (ت316هـ)، *الأصول في النحو*، ، تح. د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط3، 1417 هـ – 1996م، 9/3، وأبو علي الفارسي، *التكملة*، تح: د. حسن شاذلي فرهود الرياض،1981م، ص63.

أنهم قالوا: منافيّ مخافة الالتباس "[29]، ويقول المبرّد:" وقد تشتقّ العرب من الاسمين اسماً واحداً لاجتناب اللّبس؛ وذلك لكثرة ما يقع (عبد) في أسمائهم مضافاً. فيقولون في النّسب إلى عبد القيس: عبقسيّ، وإلى عبد شمس: عبشميّ. والوجه ما ذكرت لك أوّلاً [أي الوجه أن ينسبوا إلى الجزء الأول]. وإنّما فُعل هذا لعلّة اللّبس "[30].

10- قد يكون القياس غير لازمٍ، يقول سيبويه[31]: " وما جاء من فَعِلٍ [بمنزلة فَعَلٍ] قولهم في النَّمِر: نَمَرِيٌّ، وفي الحَبِطات حبطيٌّ، وفي شَقِرَةَ: شَقَرِيٌّ، وفي سَلِمةَ: سَلَمِيٌّ. وكأنّ الّذين قالوا: تَغلَبِيٌّ أرادوا أن يجعلوه بمنزلة تَفعَل، كما جعلوا فَعِل كفَعَلٍ للكسرتين مع اليائين، إلّا أنّ ذا ليس بالقياس اللّازم "[32].

الأساس الثاني للفكر النحوي العربي

الأساس الثاني للفكر النحوي هو العامل والعلة، وكلاهما على ما سنرى يولي اهتماماً كبيراً للنّزعة الشّكليّة في البناء اللّغويّ، وقد عني النحاة بهما عنايةً كبيرةً، وفصّلوا الحديث فيهما نوعاً وأقساماً.

1-نظريّة العامل النّحويّ

لعلّ نظريّة العامل النّحويّ من أكثر النظريات التي حظيت بالاهتمام في النّحو العربيّ، كما أنّ الشّكل النّاضج لها الّذي يطالعنا به كتاب سيبويه؛ لابدّ أن يكون قد سبقته جهودٌ كبيرة، ولعلّ من المنطق أن تكون نقط الإعراب الّتي وضعها أبو الأسود الدّؤلي؛ قد أثارت " كلاماً وملاحظاتٍ عمّا هو مرفوعٌ وعمّا هو منصوب وعمّا هو مجرور. ومدى هذه الملاحظات، وذلك الكلام ليس من السّهل أن نتبيّنه، ولا أن نحدّده، فقد ضاعت كلّ الآثار المادّيّة الّتي تنير أمامنا الطّريق في هذا"[33].

والمرجّح أنّ هذه الملاحظات لم تتناول مسألة العامل أو الأسباب الّتي تؤدّي إلى الرّفع أو النّصب أو الجرّ، فهي ملاحظاتٌ عن الآثار الإعرابيّة الّتي سبّبتها العوامل، ولاشكّ أنّ تقفّي هذه الآثار؛ هو الّذي هداهم فيما بعد إلى العوامل المسبّبة لها، ولعلّ الإرهاصات الحقيقيّة لنظريّة العامل؛ تمثّلت لدى أبي إسحاق الحضرمي؛ في خلافه مع الفرزدق، فكم من مرّة خطّأ فيها الحضرميّ الفرزدق في بعض شعره من جهة الإعراب[34]، فممّا خطّأه فيه على سبيل المثال قوله:

وعضُّ زمانٍ يا بنَ مروانَ لم يدعْ من المالِ إلا مُسحتاً أو مُجلّفُ[35]

وذلك لرفعه قافية البيت وكان حقّها النّصب، لأنّها معطوفة على كلمة (مسحتا) المنصوبة أو بعبارة أدقّ لأنّ القياس النّحويّ يحتّم ذلك ويوجبه.

---

[29] – **الكتاب، 376/3.**

[30] – **المقتضب، 142/3.**

[31] – **الكتاب، 343/3.**

[32] – **ينظر: د. محمّد إبراهيم عبادة، *النّحو العربيّ- أصوله وأسسه وقضاياه وكتبه مع ربطه بالدّرس اللّغويّ الحديث*، مكتبة الآداب- القاهرة، ط1، 1430هـ-2009م، ص39- 42.**

[33] – **د.حسن عون، *اللّغة والنّحو*، مطبعة رويال بالإسكندرية، 1952، ص238 وما بعدها.**

[34] – **ينظر: د.عبد الرّحمن السيّد، *مدرسة البصرة النّحويّة- نشأتها وتطوّرها*، كلّيّة دار العلوم- جامعة القاهرة، ط1، ص67، ص267.**

[35] –**هكذا ورد البيت في الرّواية النّحويّة الّتي ساقها د.عبد الرّحمن السيّد في كتابه (*مدرسة البصرة النّحويّة- نشأتها وتطوّرها*)، وهو في *ديوان الفرزدق*، شرحه وضبط نصوصه وقدّم له: د. عمر فاروق الطّبّاع، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم للطّباعة والنّشر والتّوزيع، بيروت- لبنان، ط1، 1418هـ- 1997م، ص433، غير أنّ رواية الدّيوان: أو مُجرّفُ.**

من الطّبيعيّ بعدها أن تجد هذه الأقيسة والنّظرات تنمو وتتفرّع؛ حتّى تستوي نظريّة كاملةً في العامل، في كتاب سيبويه الّذي وضعه في علم الخليل، فانظر إليه وهو يقول مبيّناً عمل (إنّ) وأخواتها:" وزعم الخليل أنّها عملت عملين: الرّفعَ والنّصبَ، كما عملتْ كان الرّفعَ والنّصبَ حين قلتَ: كان أخاك زيدٌ. إلا أنّه ليس لك أن تقول: كأنَّ أخوك عبدَ الله، تريد كأنّ عبدَ الله أخوك، لأنّها لا تصرّفُ تصرّفَ الأفعال، ولا يُضمر فيها المرفوع كما يُضمر في كان فمن ثمّ فرّقوا بينهما كما فرّقوا بين ليس وما، فلم يُجروها مجراها، ولكن قيل هي بمنزلة الأفعال فيما بعدها وليست بأفعال "[36].

لقد أفضى بهم طول التّأمّل والاستقراء لظواهر اللّغة إلى ملاحظة ما تتّصف به من مراعاة التّركيب للشّكل، فاللّغة العربيّة تمتاز بوجود ظاهرة الإعراب الّتي نلمسها في اللّغة من خلال التّغييرات الصّوتيّة على الحرف الأخير في الكلمة المعربة، وهذا بفعل العمل النّحوي الذي يتحقق في التركيب من خلال تضامّ الكلمات وعلاقاتها بعضها مع بعض، فبهذا التّضامّ تُحدث الكلمةُ الأولى أثراً نحوياً في الكلمة الثّانية نسمّيه عملاً نحويّاً؛ يتمثّل بهذه التّغييرات الصّوتيّة الّتي تُترجم اصطلاحاً بـ: الرّفع والنّصب والجزم والجرّ[37]، فالكلمة المحدثة لهذا العمل نسمّيها عاملاً، والكلمة الّتي وقع عليها هذا العمل نسمّيها معمولاً، وإنّما العمل هو الإعراب، فإذا قلنا: (فهمت المحاضرة). فالفعل (فهم) عامل قويٌ رفع الفاعل وهو تاء الفاعل المتحرّكة، ونصب المفعول به وهو (المحاضرة). فالفاعل (فهم) عامل، والفاعل والمفعول به معمولان.

والعامل إما أن يكون لفظيّاً؛ أي منطوقاً ومسموعاً وملفوظاً؛ كالفعل (فهم) في المثال السّابق، وإمّا أن يكون معنويّاً لا لفظيّاً؛ كعامل الابتداء وعامل رفع الفعل المضارع، على أنّه ينبغي لنا أن نعلم أنَّ العوامل اللّفظيَّة تنطلق من أسس معنويَّة؛ ولذلك يبيّن ابن جنّي أنّك عندما تقول: رفعت هذا لأنّه فاعل ونصبت هذا لأنّه مفعول؛ فإنّك تكون قد انطلقت من اعتبار معنويّ، وبالتّالي فالعوامل اللّفظيّة أساسها معنويٌ.[38] فالفاعل الّذي يرفعه الفعل إنّما يرفعه على اعتبار معنى الفاعليَّة، وكذلك ينتصب المفعول به على اعتبار معنى المفعوليَّة.

إنّ النّحو يعنى بتحليل العلاقات داخل التّركيب، فنظام الجملة في اللغة يقوم على العلاقة بين لفظين أساسيّين على الأقل يسميّان في اللّغة العربيّة المسند والمسند إليه، أمّا بقيّة الألفاظ في الجملة؛ فهي فضلات تسهم في توضيح العلاقة الأساسيّة بين المسند والمسند إليه عمدتي الجملة. بيد أنّ الإعرابَ في بعض الأحيان يخضع للنّزعة الشّكليّة الّتي ينطوي عليها نظام الجملة، فنظام الجملة اللّفظيّ بما يقوم عليه من علاقات تركيبيّة يؤثّر في الإعراب تأثيراً كبيراً إلى جانب الأثر المعنوي، وهذا شكّل مسوّغاً حقيقياً لابتكار نظريّة العامل[39].

نزوع نظام الجملة العربيّة إلى الشّكليّة في ضوء نظريّة العامل

إنّه لمن الواضح أنّ للجملة العربيّة نزوعاً واضحاً إلى الشّكليّة في بنائها التّركيبيّ، فالعوامل هي الّتي ترسم الشّكل البنائيّ للجملة، وتطوّع لبناتها على الرّغم من معانيها للقوالب الّتي تقتضيها، وما أكثرَ الأمثلة على ذلك في لغتنا العربيّة!

---

[36] – **الكتاب ، 2/ 131.**

[37] – **ينظر: الحلواني، أصول النحو العربي، ص 138.**

[38] – **ينظر: أحمد الحاطوم، *الإعراب– محاولة جديدة لاكتناه الظاهرة*، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت– لبنان، ط2، 1412هـ–1992م، ص45 – 46.**

[39] – **ينظر: الحلواني، أصول النحو العربي، ص 138–139.**

فمن المعروف – على سبيل المثال – أنّ المسند إليه؛ سواءٌ أكان فاعلاً أم مبتدأ؛ يكون مرفوعاً؛ تظهر على آخره علامة الرّفع في حالته الطّبيعيّة، بيد أنّ تغيّر الصّورة التّركيبيّة له قد يظهره غير مرفوعٍ، فلدى تأمّل الجملتين الآتيتين:" ما زارني أحدٌ "،" ما زارني من أحدٍ "؛ نجد أنّ (أحد) في الجملتين مسندٌ إليه فاعلٌ، لكنّ الصّورة التّركيبيّة له في المثال الثّاني تظهره مجروراً، وليس من السّهل علينا أن نلتمس وجهاً معنويّاً للجرّ، وإذا قيل إنّ هناك فروقاً دلاليّة وبلاغيّة بين المثالين؛ كالاستغراق أو التّوكيد؛ كان الجواب الطّبيعيّ أنّ هذه الفروق لا يعبّر عنها بحركة إعرابيّة خاصّة، فالاستغراق هو في دلالة حرف الجرّ الزّائد وليس في دلالة الحركة، وفي أمثلةٍ أخرى نجده مع اسم لا المنصوب أو المبني على الفتح، فزيادة (من) في التّركيب ليس لها وظيفة نحويّة تخصّ الإعراب، وإنّما لها وظيفة معنويّة، هي استغراق النّفي للجنس كلّه، فالجرّ الّذي لحق بالفاعل في المثال الثّاني مردّه لفظيٌّ لا معنويّ، ومن ثمّ توقّفَ رفع الفاعل وجرّه على الشّكل اللّفظيّ للتّركيب.

" وفي النّعت السببي دليلٌ آخر على هذا، فنحن نقول: رأيت الرّجلَ الكريمةَ أمُّه. فنتبع النّعت ما قبله في حركة الإعراب، مع أنّه من حيث المعنى يرتبط بما بعده، ففي هذه العبارة لا يتّصف الرّجل بالكرم، بل أمّه، وكان من المنطق أن ترفع كلمة " الكريمة " تبعاً لمنعوتها الأصيل، ولكنّها نُصبت للاتباع اللّفظيّ، وهذا يعني أنّ العلاقة الشّكليّة هي الّتي سبّبت الإعراب ... ويظهر لك هذا أيضاً فيما سمّاه النّحاة "المجاورة" [فمن ذلك] ما نقل عن العرب من قولهم: هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ "[40].

العامل نوعاً

منطق الأمور يشي بأنّ الاسم هو محطّ عمل العوامل؛ ذلك أنّ الاسم يتحمّل معاني متنوّعة في التّركيب، فهو يعبّر عن الإسناد، والمفعوليّة، والغاية، والزّمان، والمكان، والهيئة، والتّفسير، و.... ومن هنا كان تغيّر الحركة الإعرابيّة وسيلةً للتّعبير عن اختلاف هذه المعاني، أمّا الفعل فلفظه العامّ يدلّ على الحدث، وصيغته تدلّ على الزّمان، ومن هنا لم يكن هناك حاجةٌ إلى وسيلة أخرى للتّعبير. ولذلك كانت الأفعال تلازم حركةً خاصّةً لا تعبّر عن معنى، ماعدا الفعل المضارع، فإنّه لمّا ضارع الأسماء؛ أُعربَ مثلها، أما الحروف؛ فهي تربط المعاني بعضها ببعض، وهي كلّها ملازمة لحركات لا يمسّها التّغيير إلا لعوامل صوتيّة؛ كالتقاء السّاكنين مثلاً[41].

وقد أدرك النّحاة من خلال ملاحظة التّراكيب المختلفة أنّ الأفعال هي أقوى العوامل، فهي ترفع الفاعل، وتنصب المفعولات جميعها، كما تنصب الحال، وتمييز النّسبة، وتعمل في الجمل، وتعمل في ما تقدّم عليها وفيما تأخّر، على حين لا يعمل الحرف إلا في ما تأخّر عنه، ووجدوا أنّ الأحرف لا تعمل إلا إذا اختصّت بأحد القسمين الأسماء أو الأفعال، فممّا تخصّص بالأسماء على سبيل المثال أحرف الجرّ، وممّا تخصّص بالأفعال الأحرف الجازمة والأحرف النّاصبة، أمّا الأحرف المشتركة بين الأسماء والأفعال كأحرف العطف فليست بعاملة، وأمّا الأسماء؛ فالأصل فيها ألا تعمل، فهي محطّ عمل العوامل، وهذا يعني أنّها معمولاتٌ لا عوامل، لكنّ بعضها أشبه الفعل، فعمل عمله، وبعضها الآخر ضُمّن معنى الحرف أو ناب عنه، فعمل عمله، فمن القسم الأوّل المصادر والمشتقّات وأسماء الأفعال، ومن القسم الثّاني أسماء الشّرط الجازمة الّتي ضمّنت معنى (إن)، والمضاف لأنّه ناب عن الحرف[42].

---

[40] – ينظر: الحلواني، أصول النحو العربي، ص143– 144.

[41] – ينظر: المصدر السّابق، ص147.

[42] – ينظر: المصدر السّابق، ص149 وما بعدها.

ورأى النّحويّون أنّ هناك ظواهر إعرابيّة لا تخضع لعوامل لفظيّة. وإنّما يعمل فيها المعنى، فكان هناك ما يُدعى بالعوامل المعنويّة، فمن ذلك ارتفاع المبتّدأ بالابتداء، وارتفاع المضارع لوقوعه موقع الاسم. هذا عند البصريين، أمّا العوامل المعنوية عند الكوفيّين؛ فتمثّلت بعاملين، هما الخلاف، وبه ينصب المفعول معه، والمستثنى، والظّرف الواقع خبراً، والفعل المضارع بعد أحرف العطف، وعامل التّجرّد من النّاصب والجازم، وبه يرتفع المضارع[43].

قواعد خاصّة بالعوامل

للعوامل قواعد خاصّة أحكم وضعها النّحاة، منها أنّ العامل لابدّ من وجوده، فإن لم يكن موجوداً وجب تقديره، وألا يجتمع عاملان على معمولٍ واحدٍ، وهذه القاعدة هي الأساس في باب التّنازع، ومنها أيضاً أنّه إذا وُجد معمولان وعامل واحد، قُدّر لأحد المعمولين عاملٌ، وهذه القاعدة هي الأساس في باب الاشتغال، ومنها أنّ الفعل كلّما كان أمكن في باب الفعليّة كان أوفرَ من العمل حظّاً، ويحمل الاسم في العمل على الفعل، فيجب أن يتحقّق له شبهٌ بالفعل يقربه منه ويؤهّله لحكمه كما ترى في اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر، وكذلك لابدّ أن يتحقّق للحرف شبهٌ بالفعل حتّى يعمل كالحروف النّاسخة، أو أن يكون العمل أصلاً في الحرف غير محمولٍ على الفعل كحروف الجرّ، وألا يعمل الحرف في نوعٍ من الكلمات حتّى يكون مختصّاً به، وأن الحرف قد يعمل في موضعٍ عملاً وفي غيره عملاً آخر، مثل " لا " تُحمل على " ليس " فتعمل عملها، وعلى " إنّ " فتكون مثلها، ومن هذه القواعد أيضاً أنّ العامل مرتبته التّقدّم، وإذا كان العامل قويّاً أمكن أن يعمل متقدّماً ومتأخّراً، فإذا كان ضعيفاً لم يعمل إلا متقدّماً، وألا يفصل بين العامل ومعموله بأجنبيّ، ويمكن تجاوز ذلك في الفعل لقوّته، وفي الاسم حملاً عليه، ولا يجوز ذلك في الفعل، ومن هذه القواعد أن العوامل في الأفعال أضعف من العوامل في الأسماء، ومنها أنّه يمكن أن تكون الكلمة عاملةً ومعمولةً معاً، ولكنّ الكلمتين لا تتبادلان العمل، وأنّ جزء الكلمة لا يكون عاملاً فيها، كذلك قد يعترض العامل ما يلغي عمله في اللّفظ أو يعلّقه، وآخر هذه القواعد أنّ كلّ جماعةٍ من العوامل تشابهت في العمل؛ تكوّن أسرة واحدة، كباب (إنّ) وباب (كان)، وأوسع الأدوات عملاً في الباب تُدعى (أمّ الباب) ...[44].

2-العلّة النَّحوية:

" ومن مرتكزات التفكير النحوي التعليل، والناظر في تراث النحويين يلمس شغفهم واهتمامهم به، فقلما يتركون حكماً دون تعليل ، وقد تُساق لأجل التعليم فهي تعليمية على الأغلب، ولهذا أصبحت رديفاً للحكم النحوي عند كثير منهم لا تفارقه. ومن العلل الأخرى عندهم العلة القياسية والعلة الجدلية النظرية، وهذه العلل ليست موجبة عندهم، وإنما هي مستنبطة أوضاعاً ومقاييس"[45].

فالعلّة النّحويّةُ هي تفسيرٌ للظّاهرة اللُّغويَّة ونفوذ إلى ما وراءها، للوصول إلى الأسباب الَّتي أدَّت إليها، وقد تُتجاوز الحقائق اللُّغوية إلى المحاكمة الذّهنيَّة الصّرف.

أصنافها:

العلّة كما ذكرنا ثلاثة أصناف : تعليميّة، وقياسيّة، وجدليّة نظريّة، فأمّا *التّعليميّة* فنحو تعليلنا نصب (زيداً) في قولنا : إنّ زيداً قائمٌ،: بدخول (إنّ) على جملتها، لأنّها تنصب الاسم وترفع الخبر: لأنّا كذلك علمناه ونعلمه. وأمّا *العلّة القياسيّة* فنحو تعليلك نصب (إنّ) الاسم بأنّها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدّي إلى مفعول، فحملت عليه وأعملت

---

[43] – ينظر: المصدر السّابق، ص169.

[44] – ينظر: إبراهيم مصطفى، *إحياء النّحو*، مطبعة لجنة التّأليف والتّرجمة والنّشر، 1937، ص23ومابعدها.

[45] – التّفكير النّحويّ عند المبرّد، ص8.

إعماله لمّا ضارعته، فالمنصوب بها مشبّه بالمفعول لفظاً، والمرفوع بها مشبّه بالفاعل لفظاً، فهي تشبه من الأفعال ما قدّم مفعوله على فاعله. وأمّا *العلّة الجدليّة النّظريّة* فكلّ ما يعتلّ به في باب (إنّ) بعد هذا، نحو تعليل جهة التّشابه بين هذه الحروف والأفعال. وتحديد الأفعال الّتي شُبّهت بها، وتعليل سبب العدول بها إلى ما قدّم مفعوله على فاعله. فكلّ ما اعتلّ به المسؤول جواباً عن هذه المسائل داخلٌ في الجدل والنّظر [46].

من مرتكزات العلّة النّحويّة:

-*إيثار الخفة على الثّقل*: كاستثقالهم الواو في (يعد) بين ياء وكسرة، وهذا يعني أن المتكلّم يحاول إيصال المادّة اللُّغوية بأقل جهد ممكن، وهذا ما ندعوه قانون الاقتصاد اللغوي[47].

-*كثرة الاستعمال*: كحذف الحرف الأخير من المنادى في نحو يا فاطم ويا بثين، وحذف همزة اسمي التّفضيل أخير وأشرر.

-*العلّة القياسيّة*: كبناء اسم لا النافية للجنس قياسياً على الأسماء المركّبة تركيبًا مزجيّاً[48].

-*الحمل على المعنى*: كما في قوله تعالى: ﴿... ﴾ [البقرة:275/2]؛ لأنَّ الموعظة هنا بمعنى الوعظ[49]. ومن ذلك أنّك " قد تخبر في هذا الباب بالنّكرة عن النّكرة إذا كان فيه فائدة وذلك قولك: ما كان أحدٌ مثلك، وليس أحدٌ خيراً منك، وما كان رجلٌ قائماً مقامك، وإنّما صلح هذا هنا، لأنّ قولك:« رجل» في موضع الجماعة إذا جعلوا رجلاً رجلاً، يدلّ على ذلك قولك: ما كان رجلان أفضل منهما "[50].

-*العوض*: من ذلك أن (أن) المخفّفة من الثّقيلة لا يباشرها الفعل المتصرّف، بل يفصل بينهما التّسويف أو (لـــــو) أو (قـــــد) أو النّفـــــي؛ مثـــــل: ﴿... ﴾ [المزمل:20/73] وذلك لأنَّ هذه الفواصل عوض عن النون المحذوفة. وكقولهم إنّ بعض التّنوين يأتي للعوض، وإنّ الميم في « اللهم » عوضٌ عن « يا » الّتي للنّداء....

-*طول الكلام*: كحذف صدر جملة الصّلة؛ إذا كان خبرها شبه جملة نحو: أعرف ما بيدك[51].

-*العدل:* كمنع مثنى وثلاث ورباع من الصرف على اعتبار أنَّها صفات معدولة عن اثنين و....

- *الالتباس*: من ذلك فتح لام المنادى المستغاث به في نحو يا لَلأقوياء للضُّعفاء وذلك لتميز المستغاث به من المستغاث منه.

-*الاستغناء*: كاستغنائهم بالضمير المتصل عن المنفصل في نحو: (رأيته). فلم يقولوا رأيت إيَّاه، ومن ذلك أنّك " إذا قلت: لعمرو منطلقٌ، أغنت اللّام بتأكيدها عن إعادتك الكلام "[52].

---

[46] – ينظر: أبو القاسم الزّجّاجي (337هـ)، *الإيضاح في علل النّحو*، تح: مازن المبارك، مطبعة المدني، المؤسّسة السّعوديّة بمصر، النّاشر مكتبة العروبة القاهرة، سنة النّشر 1378هـ-1959م، ص 64-65.

[47] – ينظر: الحلواني، أصول النحو العربي، ص114.

[48] – المرجع السّابق، ص115.

[49] – ينظر: سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص 113.

[50] – ابن السرّاج، الأصول، 1/ 84.

[51] – الحلواني، أصول النحو العربي، ص116-117.

[52] – ابن السرّاج، الأصول، 1/ 66.

الأساس الثّالث للفكر النحويّ العربيّ

ويشتمل الأساس الثّالث من الأسس الفكريّة للنّحو العربيّ على: السَّبر والتقَّسيم، والاستدلال بالأولى، ومراعاة النَّظير، والاستحسان، والقول بالموجب، وهي أمورٌ لاتخلو من استعراضٍ للوجوه النّحويّة ومحاكمتها عقليّاً، وبناء الحكم في الظّاهرة النّحويّة على أساس الأحكام الّتي نراها في الظّواهر الأخرى.

تعتمد طريقة السَّبر والتقَّسيم على استعراض الوجوه الَّتي يتعلق بها الحكم اللّغوي، ثم بيان بطلانها جميعاً أو جعل واحدٍ منها هو الصَّحيح. ومن ذلك الاستدلال على أنَّ (أمَّا) للشرط في قوله تعالى: : ﴿⑥✈⌖✓✞☺⑥⌖❄➬ ⑤🙰⌦☒🖫”❄⌖❷✡”⍓⇨ ➬❄⌖❄④⇨ ❸⌖✎❄☐⬈⌖❄❍⇔ ◑◙♋☎﴾ [الضحى:9/93] بأنَّ الفاء رابطة لجواب الشرط وذلك بعد استعراض الأمور المتعلقة بالفاء وإبطالها جميعاً؛ لأنَّ الفاء إمَّا أن تكون عاطفة، وإمّا أن تكون استئنافيّة، وإمَّا أن تكون زائدة، وإمَّا أن تكون رابطة لجواب الشرط، لكن بشيء من المحاكمة يتبيّن بطلان الوجوه المتعلقة بها عدا كونها رابطة لجواب الشَّرط[53].

وتتجلّى طريقة الاستدلال بالأولى من خلال رفض ابن الشَجري لزعم الكوفيّون بأن فعل الأمر للمواجه مجزوم بتقدير اللّام الأمريَّة، وقد استدّل على ذلك بأنَّ الجزم في الفعل نظير الجر في الاسم، وحرف الجر أقوى من الجزم، كما أنَّ الاسم أقوى من الفعل، ومن ثمّ لا يسوغ إعمال حرف الجر مقدَّراً إلاَّ على سبيل الشّذوذ، فإذا امتنع هذا في القويّ فامتناعه في الضعيف أجدر.

ويتوضّح ذلك أيضاً في المثال الآتي: إن الاسم العلم يمنع من الصرف؛ إذا اجتمعت له علّة ثانية إلى جانب العلميَّة كالتأنيث أو العجمة أو العدل أو التركيب المزجي أو زيادة الألف والنون أو وزن الفعل، فاسم العلم عمر ممنوع من الصرف لاجتماع العلميّة والعدل على حين أن تغلب ممنوع من الصرف لاجتماع ثلاث علل العلمية والتأنيث ووزن الفعل، فامتناع هذا الأخير أولى وأجدر[54].

أمّا مراعاة النَّظير فهي مما يؤنس به لا ممَّا ينفي ثبوت الأحكام؛ لأنَّ النحوي إذا تأكدَ أنَّ السَّماع موافق للقياس لم يبالِ إذا كان للظَّاهرة نظير أم لا[55].

وأمّا الاستحسان فمنه أنّ العرب تقول تقوىً وشروىً، وكان الأصل أن تقول: تقياً وشرياً؛ لأنهما من وقى يقي وشرى يشري لأنَّهم – برأي النحاة– استحسنوا أن يقيموا فارقاً بين مثل تقوى والصّفة مثل صَديا، فقلبوا الياء واواً في الاسم ولم يقلبوها في الصّفة. غير أن هذا لايطّرد على كلّ اللّغة، فنحن نجد الاسم جبل يُجمع على جبال، ولم يمنع هذا أن تجمع الصّفة حَسَن على حسان[56].

وأمّا القول بالموجب فهو التسليم للمستدل بما اتخذه موجباً للحكم مع استبقاء الخلاف فالأنباري ردَّ به على نحاة الكوفة عندما قالوا: إن (نعم) و(بئس) اسمان لا فعلان لدخول الباء الجارَة عليهما؛ لأن حرف الجرّ لا يدخل إلا على الأسماء، وهذا مسلم به، إلا أنّ حرف الجر لم يدخل على نعم في مثل:

---

[53] – ينظر: الحلواني، أصول النحو العربي ، ص 120–121.

[54] – ينظر: المرجع السّابق، ص 122–123.

[55] – ينظر: المرجع السّابق، ص123.

[56] – ينظر: المرجع السّابق، ص 124–125

ألستُ بنعم الجارُ يؤلف بيته أخا قلةٍ أو معدِمَ المالِ مُصرِما[57]

لأنَّ الحكاية مَقدَّرة فيه[58].

الأساس الرّابع للفكر النحويّ العربيّ

يتمثّل هذا الأساس في التّقدير والتّفسير، فهما وسيلة لخدمة النّصّ والوصول إلى معناه؛ في سياق الاتّساق بين النّظم والمعنى؛ ضمن إمكانات النّحو.

1-التقدير

التّقدير هو قياس الشيء بالشيء في سبيل تدبير الأمر، وله قيمة كبيرة في فهم معنى الكلام، ويوضح التّهانويّ ذلك فيقول: " حذف الشّيء عن اللّفظ وإبقائه في النّيّة " فهو إذاً لتصحيح اللفظ والمعنى وقد يكون لتوضيح المعنى، كما في تقدير اللام بين المضاف والمضاف إليه[59].

وحتى لا يخرج التقدير عن غرضه الأساسي- وهو خدمة النصّ والوصول إلى معناه- إلى التعسُّف والتكلُّف؛ يقول ابن جني: " فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه، وإن كان تقدير الإعراب مخالفا لتفسير المعنى تقبلت تفسير المعنى على ما هو عليه، وصححت طريق الإعراب"[60].

2-**التفسير**

يُراد به التفسير الّذي يعتمد إمكانات النحو، يقول " ابن جني " في خطبة شرحه للحماسة : " وتحاميت شرح أخبارها، أو تفسير شيء من معانيها إلا ما ينعقد بالإعراب فيجب لذلك ذكره "[61].

وهو يُستخدم استخداماً اصطلاحيّا في بعض الأبواب كما في باب الإضمار على شريطة التفسير. يقول ابن معطي في سياق حديثه عن المضمر: " ويتقسم بالنسبة إلى التفسير إلى خمسة أقسام :

1-مضمر يفسره ما قبله لفظا أو معنى، أو معنى دون لفظ أو لفظا دون معنى.

2-مضمر ما بعده فيكون التفسير إما بالجملة مثل ضمير الشأن والقصة أو بالمفرد مثل عطف الفعل على الفاعل.

3-يفسره سياق الكلام مثل " من كذب كان شرا له والتقدير: كان الكذب ودل عليه لفظ الفعل

4- مضمر يفسره المشاهدة مثل ضمير المتكلم أوالمخاطب نحو أكرمتك وأكرمتني

---

[57] – البيت في الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري، تح: د.جودة مبروك محمّد مبروك، راجعه د. رمضان عبد التّوّاب، النّاشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، 2002، ط1، ص86.

[58] – ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ص95.

[59] – محمّد علي التّهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تقديم وإشراف ومراجعة الدّكتور رفيق العجم، تح: د. علي دحروج، نقل النّصّ الفارسيّ إلى العربيّة: د. عبد الله الخالدي، التّرجمة الأجنبيّة: د. جورج زيناتي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت- لبنان، ط1، 1996م، 1/ 497.

[60] – الخصائص، ابن جني،1/283 -284.

[61] – ابن جنّي، *التنبيه*، مخطوط بمعهد المخطوطات العربية رقم 157 ورقة 1. وذلك نقلاً عن د. مصطفى عراقي حسن، مقالة *النّظر النّحويّ في النّصّ الأدبيّ*، مجلّة كلّيّة الآداب – جامعة القاهرة، مجلّد 56، عدد3، يوليو 1996، ملتقى رابطة الواحة الثّقافيّة، الرّابط: http://www.rabitat-alwaha.net/moltaqa/showthread.php?t=26523 ، د. مصطفى عراقي حسن هو مدرس النحو والصرف والعروض في كلية دار العلوم جامعة القاهرة.

5-مضمر يفسره ما استقر في النفس كما في قوله تعالى ﴿ [القدر:1/97] ﴾ الضمير عائد على القرآن ولم يتقدم له ذكر وإنما دل عليه ما استقر في نفس المتلقي.[62]

الأساس الخامس للفكر النحويّ العربيّ

ومن الأسس الفكريّة للنّحو العربيّ التوجيه والتأويل والتخريج، وهي تتضافر مع بعضها لخدمة النّصّ النّحويّ، وإيجاد وجهٍ للظّاهرة اللّغويّة في العربيّة؛ في ضوء إمكانات علم النّحو الّتي تقوم على تعدد الوجوه، وما يفرضه من" عوارض تركيبية " تسهم في ردّ الظّاهرة الّتي كثرت الاحتمالات حولها إلى أصل قريبٍ، أو إلى أصل بعيد أو ممتنع لا ينسجم مع أصل ظاهر أو قريب.

1-التوجيه

وهو بيان أن لتعبيرٍ لغويّ أو نصّ ما من النّصوص اللّغويّة وجها في العربية، يتّفق فيه وضوابطَ النحو، وقد يتعدد التوجيه النحوي لهذا النصِ أو التّعبيرِ بتعدد نظرات النحاة له.،" وقد حظي التوجيه النحوي بنصيب موفور في تراثهم، وإن السمة الغالبة في توجيهاتهم تستند إلى دليل من السماع أو القياس، وهذا ما يسميه الأصوليون بالتوجيه الاستدلالي، وقد يشتمل السماع على كلام العرب الفصيح شعره ونثره، والقرآن الكريم بقراءاته فضلاً عن اللهجات العربية المختلفة، وصنيعهم هذا لهدف واحد هو حفظ اللغة من العبث والفوضى ووضع أنظمة وضوابط تعصمها من الخطأ "[63] .

2-التأويل

التّأويلُ لغةً هو: الإرجاعُ أو التّرجيعُ؛ إذ يُقال:" آل الشّيء يؤول أوْلاً ومآلاً: رجعَ، وأوّلَ إليه الشّيء: رَجَعَه"،...و أوّل الكلام، وتأوّله تدبّره وقدّره "[64]، وهذا المعنى ليس بعيداً عن طبيعة التّأويل وغرضه عند النّحاة، فهو عندهم " يعني تدبّرهم التّركيب اللّغويّ الّذي لا يتّفق ظاهره والأصول الّتي بنوا عليها وبها قواعد اللّغة، لذا يعتقدون في هذا التّركيب ضروباً من التّقديم والتّأخير والزّيادة أو النّقصان بغية جعله تركيباً لغويّاً متّفقاً وأصولهم النّحويّة والدّلاليّة في الظّاهر والباطن."[65]

فـ " أصل التأويل الرجوع والكشف"[66]، ومن هنا كان مجاله النصوص المشكلة التي تحتمل أكثر من معنى. فهو ترجيح لأحد المحتملات بلا قطع[67]. وفي ضوء ذلك نفهم قوله تعالى: ﴿... [سورة آل عمران:7].﴾

---

[62] – ينظر : ابن معطي، الفصول الخمسون، ، تح: محمود محمّد الطّناحي، طبعة عيسى البابي الحلبي، 227-229.

[63] – التّفكير النّحويّ عند المبرّد، ص9.

[64] – ابن منظور، لسان العرب، تح: عبد الله علي الكبير- محمّد أحمد حسب الله – هاشم محمّد الشّاذلي، النّاشر دار المعارف- القاهرة، مادّة (أول).

[65] – د. محمّد عبدو فلفل، معالم التّفكير في الجملة عند سيبويه، دمشق – دار العصماء، ط1، 1429هـ-2009م، ص43.

[66] – سليمان بن عمر الجمل، الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين، دار إحياء الكتب العربية القاهرة، د.ت،2/1.

[67] – ينظر: الكتاب السّابق، 2/1.

لقد سعى النّحاة إلى وضع أنظمة وضوابط تعصمها من الخطأ " ولكن هذه الضوابط والقوانين لم تسرِ على نتاجات اللغة جميعها من شعر ونثر حتى إنَّ هذه الضوابط قد تتقاطع مع نصوص القرآن الكريم، فلجأ النُّحاةُ إلى وجوه من التأويل كالقول بالزيادة والتضمين، والحذف والتقديم والتأخير والإضمار وغيرها من الوجوه التي تجعل النص اللغوي متسقاً مع القاعدة النحوية، ولهذا لم يطعنوا فيما وضعوا من قواعد، وبهذا أصبح التأويل عندهم مجالاً خصباً واسعاً في التماس الأعذار النحوية التي أقرّها النحاةُ، وقد سمت هذه الأعذار بالنحو إلى الأفضل"[68].

ومن ثمّ التأويل سبيل إلى معرفة المعنى. يقول الأستاذ الجليل: علي النجدي ناصف. " التأويل يستلزم التقدير على المعنى وتتضح إشاراته ومراميه إلا بذكر المحذوف، ورد الأسلوب إلى نظمه الذي يكون عليه حين لا يدخله الحذف "[69]، " ألا ترى ما في القرآن وفصيح الكلام: من كثرة الحذوف، كحذف المضاف، وحذف الموصوف، والاكتفاء بالقليل من الكثير، كالواحد من الجماعة، وكالتلويح من التصريح " [70].

إنّ الحاجة إلى التقدير والتأويل تمس مع اللغة الأدبية لكثرة الإيجاز والحذف فيها. " أمّا اللغة العلمية ونحوها، فإنما تُحمد بنصوع بيانها، والقطع في دلاتها بما لا يحتمل إلا المراد " [71].

كما أنّ النحاة لا يلجئون إلى التأويل إلا حين يخرج النص عن الاستعمال الأصلي المألوف للكلام؛ لهذا فإنه يرتبط بالتصرف الإبداعي؛ ولاسيّما في الشّعر، ذلك أن " الشعراء أمراء الكلام يصرفونه أنى شاءوا "[72] ....

وقد صاغ " أبو حيان " للتأويل النحوي قانونا حين قال " : التأويل إنما يسوغ إذا كانت الجادة على شيء، ثمّ جاء شيء يخالف الجادة ، فيتأول. أما إذا كان لغة طائفة من العرب لم تتكلم إلا بها فلا تأويل"[73].

ومن ثمّ الثراء بالدلالات والإيحاءات طبيعة من طبائع النص الأدبي تميّزه عن غيره من النصوص التي لا تتحمل إلا وجها واحدا من وجوه التأويل. يقول " عبد القاهر":" واعلم أن الفائدة تعظم في هذا الضّرب من الكلام إذا أنت أحسنت النظر فيما ذكرت لك من أنك تستطيع أن تنقل الكلام في معناه عن صورة إلى صورة من غير أن تغير من لفظه شيئا، أو تحول كلمة عن مكانها إلى مكانٍ آخر وهو الذي وسع مجال التأويل والتفسير حتى صاروا يتأولون في الكلام الواحد تأويلين أو أكثر ، ويفسرون البيت الواحد عدة تفاسير "[74] .

وإذا كان التحول عن الأصل مقبولاً لدى النحاة؛ فإنّهم في الوقت ذاته يرفضون التعسف في التأويل، ولذلك أوصى " ابن جني " بالملاطفة في التعامل مع الصور المتغيرة عن الأصل، فهو يقول: " وذلك أن ترى العرب قد غيرت شيئا من كلامها من صورة إلى صورة، فيجب حينئذ أن تتأتى لذلك وتلاطفه، لا أن تخبِطه وتتعسّفه "[75] .

---

[68] – التّفكير النّحويّ عند المبرّد، ص9.

[69] – علي النجدي ناصف، من قضايا النحو واللغة، مكتبة نهضة القاهرة، 1957م، ص85.

[70] – الخصائص 86/1.

[71] – علي النجدي ناصف، من قضايا النحو واللغة، ص85.

[72] – حازم بن محمد القرطاجني، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تح: محمد الحبيب بن الخوجة دار الكتب الشرقية تونس،1966، ص143

[73] – هذا ما قاله أبو حيان في شرح التسهيل، كذا في *الاقتراح في علم أصول النَّحو* للسيوطي، جلال الدين عبد الرَّحمن بن أبي بكر (ت 911هـ)، ، الناشر دار المعارف سوريا – حلب، دط– دت، ص 29.

[74] – دلائل الإعجاز في علم المعاني، صحّح أصله الأستاذ الإمام الشّيخ محمّد عبّود والأستاذ اللّغويّ المحدّث الشّيخ محمّد محمود التّركزي الشّنقيطي، ووقف على تصحيح طبعه وعلّق حواشيه السّيّد محمّد رشيد رضا، ص 286.

75 – الخصائص، 470/2

3-التخريج

إنّ الاتّساق مع القاعدة اللّغويّة الّذي يرومه النّحاة في النّصّ اللّغويّ من خلال لجوئهم إلى وجوه من التأويل " يُحصّل في التأويل إذا كان العنصر المراد تأويله ذا أصل قريب أو ظاهر بحيث لا يتطرق الذهن إلى إمكان ردِّهِ إلى أصلِ غيرِهِ ، وإن كان ذا أصل بعيد أو ممتنع لا ينسجم مع أصل ظاهر أو قريب سُمى الوجه التأويلي تخريجاً ، ويتضح مما تقدم أن التوجيه التأويلي لا يخرج عن وجهي الرد أو التخريج. وأصلُها كلُّها التوجيه "[76].

الخاتمة:

يمكن توصيف المرتكزات الّتي سار عليها الفكر النّحويّ العربيّ في خطوطه العامّة وفق خمسة أسس، لكلّ أساسٍ وجه فكريّ يجمع بين مرتكزاته، ويوضّح كيفيّة تعامله مع ظواهر اللّغة المختلفة:

1- الموقف من أصول النحو العربي كوّن موقفاً فكرياً جعل النحاة العرب ينقسمون إلى مذاهب ومدارس، لذا فهي تمثّل الأساس الأول من الأسس الفكريّة للنّحو العربيّ.

2- (العامل والعلة): يربط بينهما الاهتمام بالنّزعة الشّكليّة للبناء اللّغويّ، لذا يمكن توصيفهما معاً في الأساس الثّاني.

3- (السَّبر والتقَّسيم، والاستدلال بالأولى، ومراعاة النَّظير، والاستحسان، والقول بالموجب): مرتكزات فكريّة تقوم على استعراضٍ للوجوه النّحويّة ومحاكمتها عقليّاً، وبناء الحكم في الظّاهرة النّحويّة على أساس الأحكام الّتي نراها في الظّواهر الأخرى، وهي تمثّل الأساس الثّالث.

4-(التّقدير والتّفسير): يشتركان في السّعي إلى خدمة النّصّ والوصول إلى معناه؛ في سياق الاتّساق بين النّظم والمعنى، فهما يمثّلان الأساس الرّابع.

5-(التوجيه والتأويل والتخريج): مرتكزات فكريّة تسعى إلى إيجاد وجهٍ للظّاهرة اللّغويّة في العربيّة؛ في ضوء إمكانات علم النّحو الّتي تقوم على تعدد الوجوه، وما يفرضه من" عوارض تركيبية "، لذا يمكن عدّها الأساس الخامس من الأسس الفكريّة للنّحو العربيّ.

[76]- **التّفكير النّحويّ عند المبرّد، ص9-10.**

المراجع:

1) القرآن الكريم.

2) الأفغاني، سعيد. في أصول النحو، جامعة دمشق، مديريّة الكتب والمطبوعات الجامعيّة، 1414هـ- 1994م، د.ط.

3) الأنباري ، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد. الإنصاف في مسائل الخلاف، تح: د.جودة مبروك محمّد مبروك، راجعه د. رمضان عبد التّوّاب، النّاشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، 2002، ط1.

4) التّهانوي، محمّد علي. كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تقديم وإشراف ومراجعة الدّكتور رفيق العجم، تح: د. علي دحروج، نقل النّصّ الفارسيّ إلى العربيّة: د. عبد الله الخالدي، التّرجمة الأجنبيّة: د. جورج زيناتي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت- لبنان، ط1، 1996م.

5) الجرجاني، الإمام عبد القاهر. دلائل الإعجاز في علم المعاني، تأليف صحّح أصله الأستاذ الإمام الشّيخ محمّد عبّود والأستاذ اللّغويّ المحدّث الشّيخ محمّد محمود التّركزي الشّنقيطي، ووقف على تصحيح طبعه وعلّق حواشيه السّيّد محمّد رشيد رضا.

6) الجمل، سليمان بن عمر. الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين، دار إحياء الكتب العربية القاهرة، د.ت.

7) ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت392هـ)، الخصائص، تح. محمد علي النجار، ، دار الكتب المصريّة ، المكتبة العلميّة، د ط ، د.ت.

8) الحاطوم، أحمد. الإعراب- محاولة جديدة لاكتناه الظاهرة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت- لبنان، ط2، 1412هـ- 1992م.

9) حسن، د. مصطفي عراقي. مقالة النّظر النّحويّ في النّصّ الأدبيّ، مجلّة كلّيّة الآداب – جامعة القاهرة، مجلّد 56، عدد3، يوليو 1996، ملتقى رابطة الواحة الثّقافيّة، الرّابط: http://www.rabitat-alwaha.net/moltaqa/showthread.php?t=26523 ، ساعة الدّخول: 2011/9/9، السّاعة 12 مساءً، د. مصطفى عراقي حسن هو مدرس النحو والصرف والعروض في كلية دار العلوم جامعة القاهرة.

10) الحلواني، د. محمد خير.أصول النحو العربي، جامعة تشرين- اللاذقية، د.ط،1979م.

11) الزّجّاجي، أبو القاسم (337هـ)، الإيضاح في علل النّحو، تح: مازن المبارك، مطبعة المدني، المؤسّسة السّعوديّة بمصر، النّاشر مكتبة العروبة القاهرة، سنة النّشر 1378هـ-1959م.

12) ابن السراج ، أبو بكر محمد بن سهل (ت316هـ)، الأصول في، تح. د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط3، 1417 هـ - 1996م.

13) سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180هـ). الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب – بيروت، د. ط، د. ت.

14) السّيّد، د. عبد الرّحمن. مدرسة البصرة النّحويّة- نشأتها وتطوّرها، كلّيّة دار العلوم- جامعة القاهرة، ط1.

15) السُّيوطي، الإمام العلاَّمة جلال الدين عبد الرَّحمن بن أبي بكر (ت 911هـ)، الاقتراح في علم أصول النَّحو، الناشر دار المعارف سوريا – حلب، دط- دت.

16) الشّمري، علي فاضل سيد عبود. التّفكير النّحويّ عند المبرّد، أطروحة مقدّمة إلى مجلس كلية الآداب في جامعة الموصل / وهي جزء من متطلبات نيل شهادة دكتوراه فلسفة في اللغة العربية، بإشراف:أ.د محيي الدين توفيق إبراهيم، المحرم / 1424هـ – آذار / 2003م.
17) عبادة، د. محمّد إبراهيم، النّحو العربيّ– أصوله وأسسه وقضاياه وكتبه مع ربطه بالدّرس اللّغويّ الحديث، مكتبة الآداب–القاهرة، ط1، 1430هـ–2009م.
18) عون، د.حسن. اللّغة والنّحو، مطبعة رويال بالإسكندرية، 1952.
19) الفارسي، أبو علي. التكملة، تح: د. حسن شاذلي فرهود الرياض،1981م.
20) الفرزدق، الدّيوان، شرحه وضبط نصوصه وقدّم له: د. عمر فاروق الطّبّاع، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم للطّباعة والنّشر والتّوزيع، بيروت– لبنان، ط1، 1418هـ– 1997م.
21) فلفل، د. محمّد عبدو. معالم التّفكير في الجملة عند سيبويه، دمشق – دار العصماء، ط1، 1429هـ–2009م.
22) القرطاجني، حازم بن محمد. منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تح: محمد الحبيب بن الخوجة دار الكتب الشرقية تونس،1966، ص143
23) المبرد أبو العباس (ت 285 هـ)، المقتضب، تح. محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د. ط، د. ت.
24) مصطفى، إبراهيم. إحياء النّحو، مطبعة لجنة التّأليف والتّرجمة والنّشر، 1937.
25) ابن معطي، الفصول الخمسون، تح: محمود محمّد الطّناحي، طبعة عيسى البابي الحلبي.
26) أبو المكارم، د.علي. أصول التفكير النحوي، القاهرة– دار غريب للنّشر والتّوزيع، ط1، تاريخ الإيداع 20، تاريخ النّشر 2007.
27) ابن منظور، لسان العرب، تح: عبد الله علي الكبير– محمّد أحمد حسب الله – هاشم محمّد الشّاذلي، النّاشر دار المعارف– القاهرة.
28) ناصف، علي النجدي. من قضايا النحو واللغة، مكتبة نهضة القاهرة، 1957م.